



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية  
وزارة المالية  
صنعاء

**بيان الحكومة لمجلس النواب**  
**بشأن**  
**مشروع خطة الإنفاق للنصف**  
**الأول**  
**(يناير – يونيو) ٢٠١٩م**

ديسمبر ٢٠١٨م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم  
(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ) سورة يوسف الآية (٤٧).

صدق الله العظيم

الأخ/ رئيس مجلس النواب	المحترم
الأخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب	المحترمون
الأخوة/ أعضاء مجلس النواب	المحترمون

يسعدني ويشرفني ونيابة عن الحكومة أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بمشروع خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م للموازنات العامة.

وإنه وانطلاقاً من العلاقة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تتسم في هذه الفترة بسمات وخصائص مميزة جسدت مدى مسئولية الحكومة أمام مجلسكم الموقر والآلية المتبعة من جانب البرلمان للرقابة على الحكومة، فضلاً عن عمق الإدراك الواعي والفهم والتقدير المسئول لواقع وحقيقة المرحلة الاستثنائية التي يمر بها الوطن وما أفرزته من صعوبات وتحديات ألفت بظلالها على مختلف المجالات جراء الحرب والعدوان والحصار منذ مارس ٢٠١٥م وحتى الآن، ولذلك نعبّر لكم عن خالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لما لمساه من تعاون صادق ودعم جاد ومثمر للحكومة خلال الفترة المنقضية من تشكيل حكومة الانقاذ الوطني.

الأخ الرئيس  
الأخوة الأعضاء

وبغرض تخصيص المتاح من الموارد المحدودة على جوانب الإنفاق الملحة وبحسب ترتيبها في سلم أولويات الحكومة، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢) للعام ٢٠١٦م، والذي قضى في الفقرة (أ) من البند (٣) (على وزير المالية العمل على إعداد خطة إنفاق شهرية بالنفقات التشغيلية لكافة وحدات الخدمة العامة المشمولة بقوانين ربط الموازنات العامة للدولة ووفق أسس محددة تتفق مع

الإمكانات المتاحة وفي الحدود الدنيا من النفقات التي تساعد على تسيير أعمال تلك الوحدات)، فقد قامت وزارة المالية بإعداد مشروع خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) من العام المالي ٢٠١٩م، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم (٨٧) لعام ٢٠١٨م بشأن الموافقة على خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م.

وحيث يتطلب ذلك ضرورة استمرار ورفع مستوى التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق آمال وطموحات كل اليمنيين، كما أن التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجهها اليمن تتطلب أيضاً تضافر الجهود بين الجميع للنجاح في تجاوز تلك التحديات، ويقصد بالجميع السلطتين التشريعية والتنفيذية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشعب ككل، ولذلك قد يكون من المفيد وفي إطار التعاون بيننا إجراء مشاورات مسبقة حول السياسات والقوانين والقرارات مع ضرورة التركيز بصفة خاصة على القضايا المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية مثل قضايا الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وتحسين وتسهيل الخدمات التي يحصل عليها المواطن من الجهاز الإداري للدولة ومكافحة الفساد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية وحماية الفئات الأشد فقراً، وكذلك الطبقات المتوسطة وحمائهم من آثار وتداعيات العدوان وحتى تتحقق العدالة في توزيع الأعباء وأن تكون هناك إنجازات اقتصادية وتنموية يشعر بها المواطن ولو بطريقة تدريجية، لأن النجاح في تحقيق ذلك يؤثر على تقييم المواطن للبرلمان والحكومة وللنظام ككل.

وهذا ما يجعلنا جميعاً على ثقة تامة بأننا سنتجاوز معاً كل التحديات والصعوبات بشفافية ومشاركة حقيقية في رسم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذها وتقييم النتائج المترتبة عليها.

#### **الأخ الرئيس**

#### **الأخوة الأعضاء**

بصورة موجزة نعرض لكم أهم المؤشرات الاقتصادية والأوضاع المالية للدولة والتحديات التي تواجهها المالية العامة وتحليلاً لأهداف مشروع خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م، مع توضيح الأسس والمركزات التي أخذت في الاعتبار عند إعداد التقديرات، وذلك على النحو

التالي:

## أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية:

(١) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٧م بما نسبته (٤٧%) عن مستواه في عام ٢٠١٤م، وبذلك يتوقع أن يكون التدهور قد وصل إلى أدنى مستوى له، حيث يبدأ الاقتصاد في التكيف مع الوضع القائم تدريجياً بما يسمح بتحقيق نمو موجب متوقع في حدود (٠.٨%) عام ٢٠١٨م و(٤.٥%) عام ٢٠١٩م.

(٢) تشير البيانات إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٨م عن عام ٢٠١٤م بما نسبته (٥٢.٢%)، أما في العام ٢٠١٩م فيتوقع تحسن طفيف في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي (١.٤%) مقارنة بالعام ٢٠١٨م.

(٣) ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من (٤٩%) عام ٢٠١٤م إلى نحو (٨٥%) عام ٢٠١٧م، ويتوقع أن تظل النسبة خلال عام ٢٠١٩م عند نفس مستواها في العام ٢٠١٨م البالغة (٨٨%).

(٤) ارتفاع معدل البطالة الكاملة من (٢٧%) عام ٢٠١٤م إلى (٦٠%) عام ٢٠١٧م، ويتوقع أن يظل في عام ٢٠١٩م عند نفس مستواه في عام ٢٠١٨م والبالغ (٦٣%).

(٥) ارتفاع المستوى العام للأسعار عام ٢٠١٧م عن عام ٢٠١٤م بما نسبته (٦٠%)، ويتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار في عام ٢٠١٨م بمعدل (٢٠%)، وعام ٢٠١٩م بمعدل (١٠%)، ليبلغ الارتفاع في المستوى العام للأسعار نهاية عام ٢٠١٩م مقارنة بعام ٢٠١٤م حوالي (١١١.٢%).

## ثانياً التطورات المالية خلال الفترة (يناير – سبتمبر) ٢٠١٨م:

### (١) التطورات المالية خلال الفترة (يناير – سبتمبر) ٢٠١٨م بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام ٢٠١٧م:

تشير البيانات الفعلية الأولية للإيرادات العامة خلال الفترة (يناير – سبتمبر) ٢٠١٨م، في الجدول (١)، إلى تحسن الإيرادات العامة بحوالي (٥٤.٧) مليار ريال ونسبة (٢١.٤%) عن مستواها خلال الفترة المقابلة من العام ٢٠١٧م، نتيجة للتحسن الذي طرأ في إيرادات مصلحة الضرائب بحوالي (٦١.٢) مليار ريال ونسبة (٣٦.٨%)، وإيرادات حصة الحكومة من فائض الأرباح بحوالي (٠.٧) مليار ريال ونسبة (٣.٥%)، وإيرادات مصلحة الجمارك بحوالي (٤) مليار ريال ونسبة (١٢.٧%)، والإيرادات الذاتية الأخرى بحوالي (٢.٣) مليار ريال ونسبة (٢٤.٥%)، في مقابل انخفاض إيرادات الاتصالات بحوالي (٩.٧) مليار ريال، ونسبة (٤٨.١%) وعائدات الزكاة بحوالي (٣.٩) مليار ريال، ونسبة (٥١.١%).

ورغم هذا التحسن في جانب الإيرادات بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام ٢٠١٧م، إلا إن حجم الإيرادات المحصلة بشكل عام ما زال محدود للغاية، بالمقارنة مع الوضع قبل العدوان والحصار، نتيجة العدوان والحصار والممارسات والقرارات لحكومة مرتزقة دول العدوان، وما زاد الأمور تعقيداً، تزامن هذا الوضع المالي الصعب مع مشكلة شحة التمويل المحلي من المصادر الحقيقية والسيولة لدى البنك المركزي أدى إلى ضعف القدرة على الوفاء بمعظم النفقات الحتمية ومنها الرواتب والأجور، حيث بلغ الإنفاق الفعلي في الباب الأول (أجور وتعويضات العاملين) حوالي (١٢٥.٤) مليار ريال فقط خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م متراجحاً بحوالي (٣١.١) مليار ريال ونسبة (١٩.٩%) عن مستواه في الفترة المقابلة من العام ٢٠١٧م والذي بلغ حوالي (١٥٦.٥) مليار ريال، كما تراجعت النفقات غير المبوبة بحوالي (١.٧) مليار ريال ونسبة (١١.٩%)، ونفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية بحوالي (١٢.٣) مليار ريال، ونسبة (٣٨.٧%)، في حين كان هناك زيادة في النفقات على السلع والخدمات والصيانة بحوالي (٢٦) مليار ريال ونسبة (٤٩.٢%)، ونفقات خدمات الدين العام المحلي (الفوائد، أقساط قروض الصكوك الإسلامية) بحوالي (٥٤) مليار ريال ونسبة (١٥.٣%)، وفي الإنفاق الرأسمالي والاستثماري للسلطة المحلية بحوالي (٦.٨) مليار ريال ((علماً بأن حوالي (٦) مليار ريال من الإنفاق الرأسمالي والاستثماري للسلطة المحلية خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م يمثل ما تم إنفاقه من أرصدة الموارد المحلية والمحلية المشتركة لأمانة العاصمة لصالح وزارة الدفاع لأغراض المجهود الحربي)).

مما نتج عن كل ذلك زيادة في إجمالي النفقات العامة بحوالي (٤١.٧) مليار ريال ونسبة (٦.٨%)، في مقابل زيادة الإيرادات العامة بحوالي (٥٤.٧) مليار ريال، ونسبة (٢١.٤%)، مما أدى إلى تراجع العجز بحوالي (١٣) مليار ريال ونسبة (٣.٧%) من الفترة المقابلة في عام ٢٠١٧م.

جدول رقم (١) موقف التنفيذ الفعلي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م مقارنة بالفترة المقابلة من العام ٢٠١٧م

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٧م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م	التغير عن الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٧م	
	٢٠١٧م	٢٠١٨م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
أولاً: إجمالي الإيرادات العامة:	٢٥٥,٢٥٨	٣٠٩,٩٥٦	٥٤,٦٩٨	٢١.٤%
(١) إيرادات النفط والغاز	٠	٠	٠	٠.٠%
(٢) إيرادات مصلحة الضرائب	١٦٦,٤٧٩	٢٢٧,٧٢٢	٦١,٢٤٣	٣٦.٨%
(٣) إيرادات مصلحة الجمارك	٣١,٦٦٥	٣٥,٦٧٨	٤,٠١٣	١٢.٧%
(٤) إيرادات الاتصالات	٢٠,١٢٦	١٠,٤٤٤	-٩,٦٨٢	-٤٨.١%
(٥) إيرادات الزكاة	٧,٥٦٧	٣,٧٠١	-٣,٨٦٦	-٥١.١%
(٦) حصة الحكومة من فائض الأرباح	٢٠,١٠٦	٢٠,٨١١	٧٠٥	٣.٥%
(٧) إيرادات ذاتية أخرى	٩,٣١٥	١١,٦٠٠	٢,٢٨٥	٢٤.٥%

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٧م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م		التغير عن الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٧م	
	مقدار التغير	نسبة التغير (%)				
ثانياً: إجمالي النفقات العامة:	٦٠٩,٢٠٠	٦٥٠,٩٠٤	٤١,٧٠٤	٦.٨%		
(١) أجور وتعويضات العاملين	١٥٦,٤٩٦	١٢٥,٣٧٧	-٣١,١١٩	-١٩.٩%		
(٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة	٥٢,٨٧٨	٧٨,٨٧٣	٢٥,٩٩٥	٤٩.٢%		
(٣) مدفوعات الفوائد المحلية	٣٣٦,٧٣٣	٣٧١,٤٧٦	٣٤,٧٤٣	١٠.٣%		
(٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٣١,٦٩٢	١٩,٤٤٢	-١٢,٢٥٠	-٣٨.٧%		
(٥) نفقات غير مبيوة	١٤,٨٦٢	١٣,٠٨٦	-١,٧٧٦	-١١.٩%		
(٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري	١٥٠	٦,٩٦٠	٦,٨١٠	٤٥٤٠.٠%		
(٧) تسديدات أقساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية)	١٦,٣٨٩	٣٥,٦٩٠	١٩,٣٠١	١١٧.٨%		
ثالثاً: العجز النقدي الصافي	-٣٥٣,٩٤٢	-٣٤٠,٩٤٨	١٢,٩٩٤	-٣.٧%		
رابعاً: التمويل:	٣٥٣,٩٤٢	٣٤٠,٩٤٨	-١٢,٩٩٤	-٣.٧%		
(١) أذون خزانة	١٣٩,٥١٢	٣٣,٦٨٠	-١٠٥,٨٣٢	-٧٥.٩%		
(٢) سندات حكومية	٩٥,٥٠٠	٨٧,٥٥٠	-٧,٩٥٠	-٨.٣%		
(٣) الصكوك الإسلامية	٠	٠	٠	٠.٠%		
(٤) الاقتراض من البنك المركزي	١٣٢,٣٠١	٢٢٤,٩١١	٩٢,٦١٠	٧٠.٠%		
(٥) التغير في النقدية والودائع لصالح السلطة المحلية (زيادة في الرصيد)	-١٣,٣٧١	-٥,١٩٣	٨,١٧٨	-٦١.٢%		

(٢) التطورات المالية خلال الفترة (يناير – سبتمبر) ٢٠١٨م بالمقارنة مع المخطط للفترة (يناير – سبتمبر) ٢٠١٨م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨م:

### ١- الإيرادات العامة:

تشير بيانات الفعلي الأولى للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م إلى أن الإيرادات المحصلة خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م بلغت حوالي (٣١٠) مليار ريال وبزيادة بحوالي (٥٤.١) مليار ريال، وبنسبة (٢١.١%) عما كان مخطط تحصيله خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨م، والبالغ حوالي (٢٥٥.٨) مليار ريال، وترجع هذه الزيادة في الإيرادات الفعلية المحصلة عن المخطط بصورة رئيسية إلى الآتي:

- الزيادة في إيرادات مصلحة الضرائب بحوالي (٥٠.١) مليار ريال، وبنسبة (٢٨.٣%)، حيث بلغت الإيرادات المحصلة (٢٢٧.٧) مليار ريال مقارنة بالإيرادات المتوقع تحصيلها حوالي (١٧٧.٦) مليار ريال.

- الزيادة في إيرادات مصلحة الجمارك بحوالي (١٢.٨) مليار ريال، وبنسبة (٥٥.٥%)، حيث بلغت الإيرادات المحصلة حوالي (٣٥.٧) مليار ريال مقارنة بالإيرادات المتوقعة تحصيلها حوالي (٢٢.٩) مليار ريال.

وترجع هذه الزيادة الملحوظة في الفعلي مقارنة بالمخطط في إيرادات مصلحة الضرائب والجمارك، إلى أن التوقعات لإيرادات المصلحتين في خطة النصف الأول ٢٠١٨م قد تم تقديرها في ضوء الأوضاع التي كانت قائمة عند إعداد الخطة (نوفمبر ٢٠١٧م) (حيث كان ميناء الحديد شبه مغلق من قبل دول العدوان في حينه)، فضلاً عن عدم تضمن تلك التقديرات أي إيرادات من الضرائب على المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة وكذا الإيرادات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المشتقات النفطية.

- زيادة في حصة الحكومة من فائض الأرباح بحوالي (١) مليار ريال، وبنسبة (٥.٣%) لتبلغ حوالي (٢٠.٨) مليار ريال، مقارنة بمبلغ (١٩.٨) مليار ريال في المخطط.

- الزيادة في الإيرادات الذاتية الأخرى المحصلة بحوالي (١.٨) مليار ريال، وبنسبة (١٨.٨%) عن الإيرادات المقدرة بحوالي (٩.٨) مليار ريال في المخطط، وترجع هذه الزيادة في المحصل الفعلي عن المخطط في الإيرادات الذاتية الأخرى إلى الزيادة فيما تم توريده إلى حساب الحكومة العام من حساب الموارد العامة المشتركة بـ (٢.٨) مليار ريال، وما تم توريده من حساب الهيئة العليا للأدوية بحوالي (٠.٥) مليار ريال، ومن الموارد المحلية لأمانة العاصمة مقابل ماتم تعزيزهم من نفقات الباب الرابع بحوالي (١) مليار ريال، في مقابل إيرادات مقابل نفقات تضمنتها خطط الإنفاق للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م بحوالي (١.٦) مليار ريال لم يتم تحصيلها كونه لم تصرف تلك النفقات، وتراجع في مستوى التحصيل للإيرادات الذاتية لبعض الجهات وخصوصاً المحلية بحوالي (١) مليار ريال عن المخطط. في مقابل الانخفاض في الإيرادات المحصلة من عائدات الزكاة كونها أصبحت تحصل إلى حساب هيئة الزكاة وليس حساب الموارد المحلية والمحلية المشتركة للسلطة المحلية منذ النصف الثاني لشهر يونيو ٢٠١٨م، إضافة إلى عدم تحصيل أي من التقديرات التي تضمنتها الخطة بخصوص فوارق أسعار المشتقات النفطية، كون أسعار المشتقات النفطية قد تم تحريرها وبالتالي لم تعد توجد فوارق ليتم تحصيلها.

## **٢- النفقات العامة:**

تشير بيانات الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م، إن إجمالي النفقات العامة خلال الفترة بلغت حوالي (٦٥٠.٩) مليار ريال، وبنقص مقداره (٥٩٤.٦) مليار ريال وبنسبة (٤٧.٧%) عن النفقات المقدرة بحوالي (١٢٤٥.٥) مليار ريال للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨م، نتيجة عدم تمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها بصرف المرتبات والأجور، فمثلاً ما تم الوفاء به من التزامات المرتبات في الباب الأول لم يتجاوز (١٢٥.٤) مليار ريال، وهي عبارة عن نصف راتب لشهري يوليو وسبتمبر ٢٠١٧م

وراتب شهر أغسطس ٢٠١٧م، ليلغ نسبة ما تم صرفه خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م من المرتبات في الباب الأول حوالي (٢٢%) من إجمالي المرتبات بالباب الأول المقدرة لنفس الفترة في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨م، هذا إلى جانب الانخفاض في التنفيذ الفعلي لمعظم بنود النفقات عن التقديرات، وذلك بسبب التدني في حجم الإيرادات المحصلة إلى مستوى عدم كفايتها لخدمة الدين العام المحلي، حيث إن إجمالي الإيرادات المحصلة خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م بلغت حوالي (٧٦.٢%) من نفقات خدمة الدين العام المحلي، إضافة إلى محدودية التمويل المحلي نتيجة الوضع الاقتصادي والشحة الكبيرة في السيولة، وقد شمل النقص البنود الآتية:

- نقص في النفقات على السلع والخدمات والصيانة بحوالي (١٠٦.٥) مليار ريال، ونسبة (٥٧.٤%) عن النفقات المقدرة بحوالي (١٨٥.٣) مليار ريال، حيث بلغ الإنفاق الفعلي حوالي (٧٨.٩) مليار ريال.
- نقص في نفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية بحوالي (٤٢.٩) مليار ريال ونسبة (٦٨.٨%) عن النفقات المقدرة بحوالي (٦٢.٣) مليار ريال، حيث بلغ الإنفاق الفعلي حوالي (١٩.٤) مليار ريال.
- نقص في النفقات غير المبوبة بحوالي (١٧.١) مليار ريال ونسبة (٥٦.٧%) عن النفقات المقدرة بحوالي (٣٠.٢) مليار ريال خلال الفترة، حيث بلغ الإنفاق الفعلي حوالي (١٣.١) مليار ريال.
- نقص في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري للسلطة المحلية بحوالي (١٠.٧) مليار ريال ونسبة (٦٠.٦%) عن النفقات المقدرة بحوالي (١٧.٧) مليار ريال خلال الفترة، حيث بلغ الإنفاق الفعلي حوالي (٧) مليار ريال.

في مقابل ذلك، هناك زيادة في خدمات الدين العام المحلي، على النحو الآتي:

- زيادة في نفقات مدفوعات الفوائد المحلية بحوالي (٤.١) مليار ريال، ونسبة زيادة (١.١%) عن الإنفاق المقدر بحوالي (٣٦٧.٤) مليار ريال.
- زيادة في نفقات تسديد أقساط القروض المحلية (للكوك الإسلامية) بحوالي (٢٤.١) مليار ريال عن الإنفاق المقدر بحوالي (١١.٦) مليار ريال، حيث بلغ الإنفاق الفعلي حوالي (٣٥.٧) مليار ريال. وترجع هذه الزيادة في خدمات الدين العام المحلي إلى ترحيل التزامات خدمات الكوك الإسلامية لشهر ديسمبر ٢٠١٧م وتسديدها في شهر يناير ٢٠١٨م والتي بلغت (٢٩.٨) مليار ريال ((منها (٢.٩) مليار ريال فوائد، (٢٦.٩) مليار ريال قيمة أقساط)).

### ٣- موقف التنفيذ الفعلي:

نظراً لمحدودية الموارد المحصلة رغم تحسنها عن المخطط للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨م، لم يتم الوفاء بالالتزامات لعدد من أوجه الإنفاق الحتمية والضرورية مما حد كثيراً من قدرات بعض وحدات الخدمة العامة؛ ومنها الأنشطة والخدمات التي تقدمها سواء في الجانب التعليمي أو الخدمي، وبالتالي أدى ذلك ظاهرياً إلى انخفاض مستوى العجز بحوالي (٦٤٨.٧) مليار ريال عن العجز المقدر خلال الفترة بحوالي (٩٨٩.٦) مليار ريال، حيث بلغ العجز الفعلي حوالي (٣٤٠.٩) مليار ريال، مول منه ما نسبته (٩.٩%) وبمبلغ



(٣٣.٧) مليار ريال من أذون الخزانة، وما نسبته (٢٥.٧%) وبمبلغ (٨٧.٦) مليار ريال من السندات الحكومية، والباقي من البنك المركزي اليميني بالسحب على المكشوف.

جدول رقم (٢) موقف التنفيذ الفعلي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ مقارنة بالتقديرات للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م

### في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨ م

(المبالغ بملايين الريالات)

البيــــــــــــــــان	التغير في التقديرات عن المخطط للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م		التقديرات للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨ م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م
	نسبة التغير (%)	مقدار التغير		
أولاً: إجمالي الإيرادات العامة:			٢٥٥,٨٤٥	٣٠٩,٩٥٦
(١) إيرادات النفط والغاز	-١٠٠.٠%	-٦,٣١٤	٦,٣١٤	٠
(٢) إيرادات مصلحة الضرائب	٢٨.٣%	٥٠,١٦٣	١٧٧,٥٥٩	٢٢٧,٧٢٢
(٣) إيرادات مصلحة الجمارك	٥٥.٥%	١٢,٧٣٦	٢٢,٩٤٢	٣٥,٦٧٨
(٤) إيرادات الاتصالات	٤.٤%	٤٤٤	١٠,٠٠٠	١٠,٤٤٤
(٥) إيرادات الزكاة	-٦١.٠%	-٥,٨٠٠	٩,٥٠١	٣,٧٠١
(٦) حصة الحكومة من فائض الأرباح	٥.٣%	١,٠٤٨	١٩,٧٦٣	٢٠,٨١١
(٧) إيرادات ذاتية أخرى	١٨.٨%	١,٨٣٤	٩,٧٦٦	١١,٦٠٠
ثانياً: إجمالي النفقات العامة:			١,٢٤٥,٥٠٠	٦٥٠,٩٠٤
(١) أجور وتعويضات العاملين	-٧٨.٠%	-٤٤٥,٦٥٩	٥٧١,٠٣٦	١٢٥,٣٧٧
(٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة	-٥٧.٤%	-١٠٦,٤٥٥	١٨٥,٣٢٨	٧٨,٨٧٣
(٣) مدفوعات الفوائد المحلية	١.١%	٤,١١٤	٣٦٧,٣٦٢	٣٧١,٤٧٦
(٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	-٦٨.٨%	-٤٢,٨٦١	٦٢,٣٠٣	١٩,٤٤٢
(٥) نفقات غير مبوبة	-٥٦.٧%	-١٧,١٤٢	٣٠,٢٢٨	١٣,٠٨٦
(٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري	-٦٠.٦%	-١٠,٧٠٥	١٧,٦٦٥	٦,٩٦٠
(٧) تسديدات أقساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية)	٢٠.٨.٣%	٢٤,١١٢	١١,٥٧٨	٣٥,٦٩٠
ثالثاً: العجز النقدي الصافي	-٦٥.٥%	٦٤٨,٧٠٧	-٩٨٩,٦٥٥	-٣٤٠,٩٤٨
رابعاً: التمويل:			١٦٨,٠٠٠	٣٤٠,٩٤٨
(١) أذون خزانة	-٧٠.٥%	-٨٠,٣٢٠	١١٤,٠٠٠	٣٣,٦٨٠
(٢) سندات حكومية	٦٢.١%	٣٣,٥٥٠	٥٤,٠٠٠	٨٧,٥٥٠
(٣) الاقتراض من البنك المركزي	١٠٠.٠%	٢٢٤,٩١١	٠	٢٢٤,٩١١
(٥) التغير في النقدية والودائع لصالح السلطة المحلية (زيادة في الرصيد)	١٠٠.٠%	-٥,١٩٣	٠	-٥,١٩٣

(المبالغ بملايين الريالات)

التغير في التقديرات عن المخطط للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م	التقديرات للفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠١٨ م في خطط الإنفاق لعام ٢٠١٨ م	البيرمان
مقدار التغير	نسبة التغير (%)			
٨٢١,٦٥٥	-١٠٠.٠%	٠	-٨٢١,٦٥٥	فجوة التمويل

**مشروع خطة الإنفاق  
لنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩ م**

المحترم  
المحترمون  
المحترمون

الأخ/ رئيس مجلس النواب  
الأخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب  
الأخوة/ أعضاء مجلس النواب

إن خطة الإنفاق لنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩ م والمعرضة أمامكم قد بنيت على مرتكزات وتوجهات محددة وواضحة تراعي الالتزامات الحتمية التي لا سبيل لتجنبها. ونوجز أهم الأسس والمحددات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، على النحو التالي:

**القسم الأول: الموازنة العامة للدولة**

**أولاً: المحددات العامة للخطة:**

تقوم هذه الخطة على أساس بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعلى النحو الآتي:

١. توقع استمرار الحرب والحصار والعدوان.
٢. توقع استمرار الوضع العسكري الميداني من حيث السيطرة وفقاً لما هو قائم عليه حالياً (بما في ذلك بقاء ميناء ومطار الحديدة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ في صنعاء).
٣. عدم صدور أي قوانين أو قرارات على نسب وقيم الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى الحالية.
٤. محدودية مصادر التمويل المحلية المتاحة من أذون الخزانة والسندات الحكومية.

**ثانياً: الأهداف:**

يستهدف من هذه الخطة الآتي:

١. الوفاء بالمتطلبات الضرورية لاستمرار الصمود والتصدي للعدوان على بلادنا في المجالات العسكرية والاقتصادية.

٢. الحفاظ على الوضع الصحي القائم دون انهيار، والحد من تفشي الأمراض والأوبئة.

٣. الحفاظ على استمرارية عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة.

### **ثالثاً: الأولويات في النفقات:**

في ضوء الأهداف السابقة المتوخى تحقيقها من الخطة، والأوضاع القائمة لمحددات إعداد الخطة التي أشرنا

إليها، فقد اقتضت الأولويات في النفقات على الآتي:

١. تغطية ما يمكن من متطلبات نفقات تشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية الأخرى ومكافحة الأمراض والأوبئة.

٢. الوفاء باستحقاقات موظفي صناديق النظافة.

٣. نفقات التصدي للعدوان (الأغذية والملبوسات والوقود للدفاع والداخلية، تكاليف المجهود الحربي، استحقاقات الشهداء)، وكذا نفقات تشغيل الأجهزة الأمنية والسجون.

٤. تغطية ما يمكن من النفقات الضرورية لتشغيل بقية أجهزة الدولة، وعند حدودها الدنيا.

٥. الوفاء بما يمكن من استحقاقات المدرسين من المرتبات والأجور وبقية موظفي الدولة، وكذا خدمات الدين العام المحلي (الأقساط + الفوائد).

### **رابعاً: الأسس العامة للتقديرات في الخطة:**

#### **(أ) جانب الموارد العامة:**

تم تقدير الموارد في ضوء المتغيرات والأوضاع القائمة، وعلى النحو التالي:

١- إيرادات النفط والغاز، لم يتم توقع تحصيل أي موارد للنفط والغاز كون العائدات من مبيعات النفط الخام والغاز المصدر تحت سيطرة دول العدوان ومرتزقتهم.

٢- إيرادات مصلحة الجمارك، تم تقدير إيرادات مصلحة الجمارك المركزية في ضوء المحصل الفعلي خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠١٨م، كما تم تقدير إيرادات المصلحة المحلية في ضوء الفعلي للنصف الأول ٢٠١٨م.

وفي ضوء ذلك فقد بلغت إيرادات المصلحة المركزية والمحلية في خطة الإنفاق للنصف الأول

٢٠١٩م، بالمقارنة مع خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
- إيرادات مصلحة الجمارك المركزية	٢٧,٣٣٣	٢٣.٤٣٧	٣.٨٩٦-	١٤.٣-%
- إيرادات مصلحة الجمارك المحلية	٤٤٥	١٢٨	٣١٧-	٧١.٢-%

الإجمالي	٢٧,٧٧٨	٢٣.٥٦٥	٤.٢١٣-	١٥.٢-%
----------	--------	--------	--------	--------

٣- إيرادات مصلحة الضرائب، تم تقدير إيرادات مصلحة الضرائب المركزية في ضوء الفعلي للنصف الأول ٢٠١٨م، مع مراعاة عكس الضريبة على المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط كون المرتبات للنصف الأول ٢٠١٩م عكست في خطة الإنفاق بالكامل. كما تم تقدير إيرادات المصلحة المحلية للمحافظات تحت السيطرة في ضوء الفعلي للنصف الأول ٢٠١٨م.

وفي ضوء ذلك فقد بلغت إيرادات المصلحة المركزية والمحلية في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، بالمقارنة مع خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م، على النحو الآتي:  
(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
- إيرادات مصلحة الضرائب المركزية	١٧٢,١٩٠	١٨٥,٢٠٠	١٣.٠١٠	٧.٦%
- إيرادات مصلحة الضرائب المحلية	٣,٢١٤	٤.١٧٦	٩٦٢	٢٩.٩%
الإجمالي	١٧٥,٤٠٤	١٨٩.٣٧٦	١٣.٩٧٢	٨.٠%

٤- إيرادات الاتصالات، تم تقديرها وفقاً للمتوقع تحصيله خلال النصف الأول ٢٠١٩م من رسوم سنوية من مؤسسة الاتصالات وشركات الاتصالات ورسوم تجديد الاتفاقيات لعام ٢٠١٩م من شركتي سبأفون وMTN وفقاً لما ورد من الجهة المعنية، لتبلغ خلال النصف الأول ٢٠١٩م حوالي (١١.٧) مليار ريال بزيادة عن المقدّر في النصف الثاني ٢٠١٨م والبالغ (٥.٣) مليار ريال، بحوالي (٦.٤) مليار ريال ونسبة زيادة (١٢١.٢%).

٥- إيرادات الزكاة، تم تقديرها بالمحافظات الواقعة تحت السيطرة وفقاً لتقديراتها في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م والبالغة حوالي (٧.٤) مليار ريال.

٦- حصة الحكومة من فائض الأرباح، تم تقديرها بالاسترشاد بالحصل في النصف الأول ٢٠١٨م، مع الأخذ في الاعتبار إن معظم حصة الدولة من فوائض أرباح المؤسسات عادة ما تحصل خلال النصف الثاني من كل عام، ليكون بذلك المتوقع تحصيله من حصة الدولة من فائض الأرباح في النصف الأول ٢٠١٩م حوالي (١٣.٦) مليار ريال بانخفاض قدره (٣٤.١) مليار ريال عن تقديراتها في النصف الثاني ٢٠١٨م.

- ٧- بقية الإيرادات الذاتية (المركزية والمحلية)، تم تقدير بقية الإيرادات الذاتية المركزية في ضوء المحصل الفعلي للفترة (يناير - يونيو) ٢٠١٨م، مع مراعاة الآتي:
- التحسن المتوقع في إيرادات بعض الجهات.
  - إضافة ما يتوقع توريده إلى حساب الحكومة العام من الموارد العامة المشتركة بحوالي (٧.٧) مليار ريال.
  - النفقات التي ستعكس في جانب الإيرادات بحوالي (١.١) مليار ريال (تمثل التزامات استهلاك الكهرباء والمياه على الدفاع في النصف الأول ٢٠١٩م).
- كما تم تقدير بقية الإيرادات الذاتية للسلطة المحلية في ضوء خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م، مع مراعاة ما ترتب عن العدوان على بعض أوعية هذه الموارد في بعض المحافظات التي شملتها الخطة.

وبذلك بلغت تقديرات بقية الموارد الذاتية في السلطتين المركزية والمحلية على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
- بقية الموارد الذاتية للسلطة المركزية	٩.٦٩٥	١٠.٥١٧	٨٢٢	٨.٥%
- بقية الموارد الذاتية للسلطة المحلية	٤,٦٣٨	٤.٢٨٨	٣٥٠-	٧.٥%-
الإجمالي	١٤,٣٣٣	١٤.٨٠٥	٤٧٢	٣.٣%

وفي ضوء ذلك فقد كانت النتائج لتقديرات الموارد العامة خلال النصف الأول (يناير- يونيو)

٢٠١٩م، مقارنة بالتقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة النصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	التقديرات في خطة النصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	نسبة التغير (%)
١) إيرادات النفط والغاز	١٢,٦٢٨	٠	-١٢,٦٢٨	-١٠٠.٠%
٢) إيرادات مصلحة الجمارك	٢٧,٧٧٨	٢٣,٥٦٥	-٤,٢١٣	-١٥.٢%

التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨ م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)	التقديرات في خطة النصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩ م	التقديرات في خطة النصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨ م	البليسان
	١٣,٩٧٢	٨.٠٪	١٨٩,٣٧٦	١٧٥,٤٠٤	٣) إيرادات مصلحة الضرائب
	٦,٤٣٢	١٢١.٢٪	١١,٧٣٧	٥,٣٠٥	٤) إيرادات الاتصالات
	٠	٠.٠٪	٧,٣٥٩	٧,٣٥٩	٥) إيرادات الزكاة
	-٣٤,٠٤٨	-٧١.٤٪	١٣,٦٣٣	٤٧,٦٨١	٦) حصة الحكومة من فائض الأرباح
	٤٧٢	٣.٣٪	١٤,٨٠٥	١٤,٣٣٣	٧) إيرادات ذاتية أخرى
	-٣٠,٠١٣	-١٠.٣٪	٢٦٠,٤٧٥	٢٩٠,٤٨٨	الإجمالي العام

## (ب) جانب الاستخدامات العامة:

تم تقدير الاستخدامات العامة بالاستناد إلى خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨ م، مع مراعاة الآتي:

### (١) فيما يخص الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين:

أ) خفض وفورات التنفيذ الفعلي الناتجة عن المطابقة بين استحقاقات الموظفين الأساسيين

(المرتبات الأساسية والبدلات والحصة والإصابة) الواردة في خطة الإنفاق للنصف الثاني

٢٠١٨ م وبيانات خلاصات الراتب الواردة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

ب) خفض كلفة الموظفين المزدوجين وفقاً لما ورد من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

ج) إضافة حتميات التنفيذ الفعلي (بالزيادة أو الخفض)، وأي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم

تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨ م.

د) خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨ م لمرة واحدة وتم تنفيذها.

### (٢) فيما يخص الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات (بخلاف مدفوعات الفوائد):

أ) إضافة حتميات التنفيذ الفعلي (بالزيادة أو الخفض)، وأي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم

تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨ م.

ب) خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨ م لمرة واحدة وتم تنفيذها.

٣) فيما يخص مدفوعات الفوائد المحلية، تم تقديرها وفقاً للالتزامات المستحقة المتوقعة للنصف الأول

٢٠١٩ م للمديونية القائمة في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨ م وما يتوقع الحصول عليه من تمويلات محلية

خلال النصف الأول ٢٠١٩ م بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني.

#### ٤) فيما يخص الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية:

أ) إضافة حتميات التنفيذ الفعلي (بالزيادة أو الخفض)، وأي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م.

ب) خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م لمرة واحدة وتم تنفيذها.

#### ٥) فيما يخص الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية:

عدم تقدير أي نفقات في هذا الباب باستثناء عكس ما تم توقعه في جانب الموارد من إيرادات للسلطة المحلية عملاً بقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته.

٦) فيما يخص التزامات أقساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية)، فتم تقديرها وفقاً لحجم الالتزامات ومواعيد الاستحقاق في الاتفاقيات القائمة.

وفي ضوء ذلك فقد كانت النتائج لتقديرات الاستخدامات العامة خلال النصف الأول (يناير - يونيو)

٢٠١٩م، مقارنة بالتقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٨م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيانات	التقديرات في خطة النصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	التقديرات في خطة النصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	
			مقدار التغير	نسبة التغير (%)
(١) أجور وتعويضات العاملين <sup>١</sup>	٣٨٦,٣١٢	٣٨٦,٣١٤	٢	٠.٠%
(٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة	١٣١,٠٧٢	١٣١,٥٣٤	٤٦٢	٠.٤%
(٣) مدفوعات الفوائد المحلية	٢٤٠,٥٢٥	٢٧٣,٨٨٠	٣٣,٣٥٥	١٣.٩%
(٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٤٣,٥٧٠	٤٣,٢٨٣	-٢٨٧	-٠.٧%
(٥) نفقات غير مبوبة	٢١,٠١٦	٢١,٠١٦	٠	٠.٠%
(٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري	١٥,٧٢٦	١٥,٩٥١	٢٢٥	١.٤%
(٧) تسديدات أقساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية)	٠	١١,٥٧٨	١١,٥٧٨	١٠٠.٠%
الإجمالي العام	٨٣٨,٢٢١	٨٨٣,٥٥٦	٤٥,٣٣٥	٥.٤%

<sup>١</sup> يندرج ضمن الباب الأول استحقاقات العاملين الأساسيين والمتعاقدين في وحدات الجهاز الإداري للدولة فقط، أما ما تقدمه الدولة من دعم للوحدات الاقتصادية وبعض الصناديق كصناديق النظافة مقابل المرتبات وكذا الدعم لصندوق التقاعد العسكري مقابل العجز في استحقاقات المتقاعدين بالصندوق والإعاشات والإعانات الشهرية فتندرج ضمن الباب الثالث وكذا مرتبات العاملين الأساسيين والمتعاقدين في الجهات الغير مبوبة فإنها تظهر في نفقات الغير المبوبة.

### (ج) جانب العجز والتمويل وفجوة التمويل:

د) في ضوء ما خلصنا إليه من نتائج سابقة بشأن تقديرات الموارد والنفقات في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، فقد بلغ العجز النقدي الصافي وفجوة التمويل في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م مقارنة بخطة النصف الثاني ٢٠١٨م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م		التقديرات في خطة النصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة النصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٨م	اليــــــــــــان
نسبة التغيــــــــر (%)	مقدار التغير			
١٣.٨%	-٧٥,٣٤٨	-٦٢٣,٠٨١	-٥٤٧,٧٣٣	<u>العجز النقدي الصافي</u>
-١٦.٠%	-١٩,٢٠٠	١٠٠,٨٠٠	١٢٠,٠٠٠	<u>التمويل المحلي:</u>
-٦٢.٤%	-٥٢,٤٤٠	٣١,٥٦٠	٨٤,٠٠٠	- أذون الخزانة
٩٢.٣%	٣٣,٢٤٠	٦٩,٢٤٠	٣٦,٠٠٠	- السندات الحكومية
٢٢.١%	-٩٤,٥٤٨	-٥٢٢,٢٨١	-٤٢٧,٧٣٣	فجوة التمويل

ونخلص من تلك النتائج إلى الآتي:

- إن جملة ما يتوقع الحصول عليه من إيرادات عامة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه واستمرار عمل ميناء الحديدة تحت سلطة حكومة الإنقاذ في صنعاء وتم الالتزام بتوريد كل تلك الموارد إلى حساب الحكومة العام بالبنك المركزي اليمني، لن تتجاوز (٢٦٠.٥) مليار ريال، وبمتوسط شهري (٤٣.٤) مليار ريال.

- إن ما يتوقع الحصول عليه من مصادر التمويل المحلي حوالي (١٠٠.٨) مليار ريال، وهي في معظمها عبارة عن أرصدة وتذهب لتغطية مدفوعات الفوائد المحلية على الأذون والسندات والصكوك الإسلامية.



- إن كل تلك الموارد والتمويل المتوقع خلال النصف الأول ٢٠١٩م في الخطة لن تكون كافية إلا لتغطية نفقات التشغيل والمجهود الحربي والإيرادات المرتبطة بنفقات والمرتبات الشهرية لأعضاء وموظفي مجلس النواب والشورى والعاملين بصناديق النظافة وجزء من خدمات الدين العام المحلي (الفوائد + أقساط الصكوك).

- أما إذا ما استمرت التهديدات القائمة على ميناء الحديدة وخروجه عن السيطرة لا قدر الله، أو أصبح من غير الممكن ادخال البضائع عبر الميناء بسبب المعارك أو تدميره من قبل دول العدوان، فإن ما يقارب (٣١%) من الموارد المتوقع تحصيلها في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م سيتم فقدانها.

### **القسم الثاني: الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة**

تم إعداد تقديرات خطط الإنفاق للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تقع تحت السيطرة وعددها (٣٢) وحدة وصندوق من أصل (٤٨) وحدة وصندوق حيث لم يتم التقدير لعدد (١٠) صندوق نظافة و(٦) صناديق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية كما تم تنزيل الفروع خارج السيطرة في بعض الوحدات والصناديق التي تأكد قيامها بعدم التوريد للمركز الرئيسي وكذلك لا يتم صرف نفقاتها من المركز الرئيسي وقد تم الاستناد إلى بعض الأسس والمحددات العامة في عملية تقدير خطط الإنفاق، وكما يلي:

#### **• جانب الموارد:**

- تقدير الموارد في ضوء الرسوم المحددة بقانون إنشاء كل وحدة وصندوق وفي ضوء الموارد المتاحة فعلياً بالاسترشاد بفعليات الأعوام ٢٠١٦م و٢٠١٧م والنصف الأول من عام ٢٠١٨م المتوفرة وكذلك بالبيانات الإحصائية المتوفرة لدينا .
- عدم تقدير أي دعم جاري يخص نفقات التشغيل للصناديق المدعومة التالية (صندوق الرعاية الاجتماعية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق الخدمة المدنية) وكذلك عدم تقدير أي دعم حكومي رأسمالي لهذه الصناديق.
- عدم تقدير مستحقات حالات الضمان الاجتماعي التي تصرف عبر صندوق الرعاية الاجتماعية.
- عدم تقدير أي دعم حكومي لغلاء المعيشة والمرتبات الاستثنائية للمتقاعدين التي تصرف عبر الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وصندوق التقاعد العسكري وصندوق تقاعد الداخلية.

- تم تقدير دعم حكومي مقابل مرتبات موظفي قطاع الأوقاف وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق الخدمة وعمال النظافة والتحسين المثبتين في صناديق النظافة وذلك في ضوء المصرف الفعلي لعام ٢٠١٦م و٢٠١٧م والنصف الأول من عام ٢٠١٨م.

#### ● جانب الاستخدامات:

- اعتماد تقديرات خطة إنفاق النصف الثاني ٢٠١٨م كأساس للمقارنة والتقدير.
- عدم اعتماد التجاوزات والمخالفات التي تمت في منح أي بدلات غير قانونية أو التوظيف خارج الموازنة سواءً تمت قبل ٢٠١٤م أو بعدها.
- تنزيل تكلفة الموظفين ونفقات الفروع خارج السيطرة.
- القيام بعملية ترشيد في بعض بنود النفقات الغير ضرورية والغير مرتبطة مباشرة بطبيعة عمل الوحدات والصناديق.
- مراعاة بعض الحسابات المرتبطة بأعمال بعض الصناديق وخاصة الخدمية منها مثل صناديق النظافة.
- إعادة النظر في الإنفاق الخاص بالأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق الخاصة وبما يتلائم مع الموارد المحصلة وكذلك بما يتلائم مع أهمية وضرورة الأنشطة والأغراض لبعض الصناديق مع الوضع الاقتصادي والمالي الصعب نتيجة العدوان.

#### وقد أسفرت نتائج التقدير عن الآتي:

- بلغت تقديرات خطط الإنفاق للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للنصف الأول (يناير- يونيو) من العام المالي ٢٠١٩م مبلغ (١٦٣.٧٥٣.٢٦٤.٠٠٠) ريال لعدد (٣٢) وحدة وصندوق منها مبلغ (١٤٩.٢٨١.٢١٥.٥٠٠) ريال لعدد (٢٧) وحدة وصندوق التي تتبع النظام المحاسبي الموحد، ومبلغ (١٤.٤٧٢.٠٤٨.٥٠٠) ريال لعدد (٥) وحدة وصناديق والتي تتبع النظام المحاسبي الحكومي وتتوزع هذه التقديرات على مستوى أبواب الإيرادات والنفقات كما يلي:

#### (١) الوحدات والصناديق التي تتبع النظام المحاسبي الموحد:

(المبالغ بالريال)

تقديرات خطة الإنفاق لنصف الأول من عام ٢٠١٩م	البيان	تقديرات خطة الإنفاق لنصف الأول من عام ٢٠١٩م	البيان
	الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية
٧٦.١٠٥.٣٧١.٥٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٥.٥٨٠.٤٧٤.٠٠٠	الباب الأول: المرتبات والأجور وما في حكمها
٥.٧٢٨.٤٢٢.٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	٧.٤٦٧.٧٦٢.٥٠٠	الباب الثاني: مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع

٢٦.٦١٤.٠٧٩.٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات الأوراق المالية والعوائد	٥٥.٦١٩.٥١٤.٥٠٠	الباب الثالث: المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
٤٠.٨٣٣.٣٤٣.٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
	عجز النشاط	٨٠.٦١٣.٤٦٤.٥٠٠	فائض النشاط
١٤٩.٢٨١.٢١٥.٥٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	١٤٩.٢٨١.٢١٥.٥٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية

## (٢) الوحدات والصناديق التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي :

(المبالغ بالريال)

تقديرات خطة الإنفاق للنصف الأول من عام ٢٠١٩م	البيان	تقديرات خطة الإنفاق للنصف الأول من عام ٢٠١٩م	البيان
٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية	٧٩٨.٩٨١.٥٠٠	الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين
١٢.١٦٦.٨٨٤.٠٠٠	الباب الثاني: المنح	٥٠٨.٤٥٠.٥٠٠	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
١.٥٣٣.٩٥٨.٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات و المتنوعة	٤.١٤٠.٠٠٠	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	١٢.٣٩٧.٠٠٠.٠٠٠	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية
٧٧١.٢٠٦.٥٠٠	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٧٦٣.٤٧٦.٥٠٠	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم
١٤.٤٧٢.٠٤٨.٥٠٠	الإجمالي العام	١٤.٤٧٢.٠٤٨.٥٠٠	الإجمالي العام

المحترم  
المحترمون  
المحترمون

الأخ/ رئيس مجلس النواب  
الأخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب  
الأخوة / أعضاء مجلس النواب

إننا ومن خلال استشعارنا للمسئولية الملقاة على عاتقنا أمام الله والشعب وأمامكم ممثلي الشعب اليمني ومن خلال ملامستنا كما أنتم لمعاناة اليمن أرضاً وإنساناً نؤكد لكم تعزيز التعاون في الفترة المقبلة بما يترجم الطموحات لاستكمال ما هو هام وذو أولوية من السياسات والبرامج بما يساهم في الدفع بالأمور نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة في كافة جوانبها، وبما يعزز أيضاً الصمود والمواجهة سعياً لتحقيق ما عاهد الشعب عليه الشهيد الصمد ومن بعده الرئيس المشاط برنامج يد تبني ويد تحمي.

وإننا على ثقة من أن مناقشاتكم وآرائكم وتوصياتكم ستكون لنا خير معين لتنفيذ السياسات والإجراءات التي تضمنتها خطة الإنفاق أو عند إعدادنا وتنفيذنا لخطة الإنفاق المقبلة. وما يجب التنويه إليه هو أن تنفيذ نفقات مشروع الخطة للنصف الأول من العام ٢٠١٩م يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الإجراءات التي قدرت على أساسها الموارد والتي إذا لم تتحقق بالشكل المطلوب فيكون من الضروري إعادة النظر في تقديرات الإنفاق في الخطة لإعادة توظيف كل ما هو متاح من موارد محدودة لمواجهة كل الأعباء والالتزامات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمجلس على مؤازرته الدائمة والدؤوبة لجهود الحكومة، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل جهودنا جميعاً ويوفقنا لما فيه خير الوطن والمواطن.

قال الله تعالى في محكم تنزيله.

(ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (٤٩)، سورة يوسف.

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**د/ حسين عبدالله مقبولي**  
**نائب رئيس مجلس الوزراء**  
**وزير المالية**